



قرار مجلس الوزراء رقم (١) لعام ٢٠١٤م  
بشأن

معالجة الخلاف القائم بين المؤسسة العامة  
لموانئ خليج عدن وإدارة المنطقة الحرة عدن

اطلع مجلس الوزراء على المذكرتين المقدمتين من وزير الشؤون القانونية الأولى برقم (م.و/١٧٩/ر) وتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١م والأخرى برقم (م.و/١٧٩/ر) وتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١م بشأن قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٥) لعام ٢٠١٣م الخاص بمعالجة الخلاف بين المؤسسة العامة لموانئ خليج عدن وإدارة المنطقة الحرة عدن وأمر مجلس الوزراء رقم (٨١) لعام ٢٠١٣م الخاص بمراجعة العقود المتعلقة باستئجار أراضي الموانئ لمؤسستي موانئ البحر الأحمر وموانئ البحر العربي ، وأقر الآتي :-

١- تعتبر مؤسسة موانئ خليج عدن اليمينية هي المسئولة إدارياً وإشرفياً وفنياً وتجارياً على كافة المناطق التابعة لها والمحددة بموجب قرارات مجلس الوزراء والمخطط العام لميناء عدن وميناء الحاويات وقانون الموانئ رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣م.

٢- تعتبر إدارة المنطقة الحرة بعدن مسئولة إدارياً وإشرفياً على كافة المناطق والمواقع والأراضي المتبقية من المناطق المحددة لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٥) لعام ١٩٩٣م ، بعد استقطاع المناطق المنقولة لمؤسسة موانئ خليج عدن بموجب قانون الموانئ رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣م وقرارات مجلس الوزراء .

٣- اعتبار التراخيص المنوطة من المنطقة الحرة بعدن للشركات الاستثمارية لإقامة مشاريع على المساحات المائية المحاذية لميناء عدن وميناء الحاويات والتي تقع ضمن حرم الميناء وفقاً لأحكام قانون الموانئ رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣م مخالفة للقوانين والقرارات النافذة ، وتعيق نشاط الميناء وعملية تطويره وتوسعته ، الأمر الذي يقتضي إلزام إدارة المنطقة الحرة بعدن اتخاذ الإجراءات القانونية لالغاء تلك التراخيص وتسليم المواقع لمؤسسة موانئ خليج عدن وفقاً لما يقره مجلس الوزراء بهذا الصدد.

٤- أ- تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الشؤون القانونية وعضوية كل من :-

- وزير النقل

- الأمين العام لمجلس الوزراء

- محافظ محافظة عدن

- رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن

- رئيس إدارة المنطقة الحرة بعدن



الجمهورية الفلسطينية  
مجلس الوزراء  
الامانة العامة

ب- تقوى اللجنة متابعة تنفيذ هذا القرار ، مع الأخذ في الاعتبار المترتبات القانونية والمالية والفنية اللازمة لتنفيذه.

٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ ٢٠١٤/١/١م وينتهي بتنفيذ أحكامه .

٦- ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة .

المنفذون		الممتنعون	المتحفظون
مشارك	رئيسي وزير الشؤون القانونية وزير النقل الأمين العام لمجلس الوزراء محافظ محافظة عدن رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن رئيس ادارة المنطقة الحرة بـعدن	لا يوجد	لا يوجد

مدة القرار : مؤقت

مضمون القرار : خدمي / نقل - معالجة الخلاف القائم بين المؤسسة العامة لموانئ خليج عدن وإدارة المنطقة الحرة بـعدن.

شكل القرار : حكم عام

جهة التنفيذ : مشترك.